تقرير

لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

مضبطة مؤقتة رقم (8)

تقديم:

أولاً: تنفيذاً للمادة الخامسة عشر من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، قرر المؤتمر العام في دورته الحادية والخمسين (القاهرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) تشكيل لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية لغرض دراسة البند الخامس من جدول أعماله، وتقديم تقرير بنتيجة ذلك إلي المؤتمر العام.

ثانياً: انتخبت اللجنة في بداية أعمالها هيئة رئاستها علي النحو التالي:

1. الأستاذة / سميرة محمد دخيل (حكومات / ليبيا) رئيساً ومقرر
2. الأستاذ / بسام مسلماني (عمال / فلسطين) نائب للرئيس

ثالثاً: شـارك في أعمـال اللجنـة عدد (46) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، (مرفق كشف بالأسماء).

رابعاً: قام بأعمال السكرتارية الفنية **كلاً من :**

- **الأستاذ / إسلام سناء** **ممثل السكرتير العام**
- الأستاذة / حنان قايد
- الأستاذ / مروان عثمان الرايس
- الأستاذة / دعاء محمد خير
- الأستاذ / وليد اللموشي

وقد حضر اجتماع اللجنة **الاستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان** – رئيس لجنة الخبراء القانونيين، وذلك بهدف دعم التواصل بين لجنة الخبراء القانونيين ولجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، وتعزيز الحوار بينهما من اجل النهوض بالنشاط المعياري العربي.

خامساً: عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال يومي الأحد والاثنين الموافقين 20 -21 أبريل / نيسان 2025، تدارست خلالهما البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر، والخاص بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، والذي يحتوي على تقرير عن نتائج أعمال الدورة 45 للجنة الخبراء القانونيين، يتضمن دراسة لتقارير الدول الأعضاء السنوية حول اتفاقيات العمل العربية وردودها على ملاحظاتها السابقة، إضافة إلى التوصيات العامة للجنة.

سادساً: أسفرت مناقشات اللجنة عن **النتيجة التالية:**

بشأن متابعة اتفاقيات العمل العربية ذات الأرقام (3 / 4 / 5 / 7 / 8 / 11 / 12 / 13 / 15 / 16 / 17 / 18 / 19)، ودراسة ردود الدول العربية علي ملاحظات اللجنة السابقة، ومتابعة الموضوعات المتعلقة بمعايير وتشريعات العمل العربية، **تمت الموافقة علي تقرير لجنة الخبراء القانونيين في دورته 45.**

سابعاً: أخذت اللجنة علماً بما توصلت إليه لجنة الخبراء القانونيين بشأن التوصيات العامة، وتؤكد اللجنة علي دعمها لهذه التوصيات، وهي كما يلي:

1. **التنسيق الثلاثي بين أطراف الإنتاج:** ضرورة مراعاة حكومات الدول الأعضاء التنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال عند إعداد الردود والتقارير التي يتم إرسالها لمكتب العمل العربي والخاصة بمتابعة معايير العمل العربية، وإن إرسال نسخة للعلم لا يمكن اعتباره تطبيقاً لنص المادة السابعة عشر من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
2. **الاستفادة من آلية التصديق الجزئي:** تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من إمكانية المصادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسب مع ظروف الدولة وإجراءاتها، الأمر الذي سيساعدها في تحقيق المزيد من التصديقات والانسجام التدريجي لتشريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها.
3. **العرض على السلطة المختصة بالتصديق:** تؤكد اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطة التي تملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها، وهذا العرض لا يعتبر متحققاً إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التي تختص بالتصديق على الاتفاقيات في الدولة – بغض النظر على تسميتها – أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فانه لا يعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة.

4. **الوصول إلى مستويات متماثلة في تشريعات العمل العربية:** لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضاء أشارت في تقاريرها إلى أن عدم التصديق على الاتفاقيات يعود إما إلى اختلافات بين تشريعاتها الوطنية والمعايير الواردة في الاتفاقيات، أو أن هذه المعايير لا تتفق مع التوجهات والسياسات الوطنية ذات الصلة بمضمون المعايير. وترى اللجنة أن المبررات المشار إليها على الرغم من أهميتها يجب أن لا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقيات وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير، وهذا بدوره يساهم في تحقيق أحد الأهداف التي تسعى منظمة العمل العربية إلى الوصول إليها وهو وجود مستويات متماثلة في تشريعات العمل العربية.
5. **إشراك المختصين بمعايير العمل في لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات – مؤتمر العمل العربي:** تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين المتمثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.
6. **إعداد التقارير وفق النماذج وإدراج نصوص التشريعات:** تؤكد اللجنة على ضرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضرورة إدراج نص التشريع الوطني الذي يغطي كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليه والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة، وأن تكون الإجابات مباشرة في الموضوع بذكر وجود التغطية التشريعية ونص المادة أو المواد التشريعية ذات العلاقة المباشرة الداعمة لذلك فقط.

وتدعو اللجنة المختصين بمعايير العمل في وزارات العمل ومنظمات اصحاب العمل والعمال إلى الاستفادة من الدليل الإرشادي حول متابعة معايير العمل العربية والمتاح عبر الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية – قسم الاتفاقيات والتوصيات.
7. **الالتزام بالمواعيد المحددة لإرسال التقارير:** تؤكد اللجنة على ضرورة التزام الدول الاعضاء بالمواعيد المحددة من قبل مكتب العمل العربي بإرسال التقارير حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.
8. **التواصل المباشر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء:** ترى اللجنة أنه من الضروري ان يكون هناك تواصل مباشر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء وبالأخص التي لديها

صعوبات في عرض الاتفاقيات أو التصديق عليها أو تطبيقها، وذلك من خلال حلقات نقاشية أو دورات تدريبية للعاملين في مجال المعايير.

9. **تكثيف الأنشطة الخاصة بمعايير العمل العربية:** تدعو إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل العربية وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الوزارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

ثامناً: توصي لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بما يلي:

1. الإشادة بحرص مكتب العمل العربي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار أدوات معيارية جديدة، تتناول المستجدات الخاصة بأسواق العمل العربية والقضايا التي تطرأ على عالم العمل، وتدعو اللجنة الدول العربية إلى التصديق على اتفاقيتي العمل العربي التي تم إصدارهما خلال عام 2024 (اتفاقية العمل العربية رقم 20 بشأن الأنماط الجديدة للعمل) و(اتفاقية العمل العربية رقم 21 بشأن التوجيه والتدريب المهني) لتحقيق الأهداف المرجوة من إصدار هاتين الاتفاقيتين.
2. دعوة منظمة العمل العربية إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار آداة معيارية حول **" الإجهاد الحراري".**
3. دعوة منظمة العمل العربية إلى عقد المزيد من الأنشطة والدورات التدريبية الخاصة بمعايير العمل العربية والعمل على الترويج لها.
4. أهمية الاستمرار في اختيار معايير العمل العربية التي يجب مراجعتها وإدخال تعديلات على احكامها حتى تتماشى مع التحديات الراهنة والتغيرات المستجدة وذلك في إطار العمل على تطوير معايير العمل العربية باعتبارها من أبرز الآليات الصادرة عن المنظمة في سبيل تطوير تشريعات العمل العربية.
5. أهمية الاستفادة من الأحكام الواردة في معايير العمل العربية (الاتفاقيات / التوصيات) في مجال تحديث تشريعات العمل لتتواكب مع المتغيرات الراهنة.
6. التأكيد على إشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي للمشاركة في لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات الأمر الذى من شأنه تأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير .

7. الإشادة بجهود لجنة الخبراء القانونيين في إعداد التقرير وكذلك النتائج العملية التي توصلت إليها مما يؤدى إلى دعم وتطوير نظام متابعة معايير العمل العربية.
8. تقديم الشكر والتقدير لسكرتارية اللجنة على الجهود المبذولة في تسهيل عمل اللجنة.

تاسعاً: في إطار تنفيذ الدول لالتزاماتها المنصوص عليها في نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، قدم مندوبو الحكومات لعدد من الدول العربية توضيحات وردود شفوية أمام لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بشأن الملاحظات المتعلقة بهم والواردة ضمن لجنة الخبراء القانونيين، وسيتم موافاة مكتب العمل العربي بردود كتابية رسمية لتضمينها في التقرير المقبل وفقاً للنظام النافذ.

عاشراً: توجه اللجنة الشكر والتقدير لحكومات الدول العربية التي تبذل جهوداً نحو التصديق علي اتفاقيات العمل العربية سواء بالعرض علي السلطة المختصة أو بتذليل بعض الصعوبات التي تحول دون التصديق علي هذه الاتفاقيات، وكذلك للدول التي صادقت بالفعل علي اتفاقيات العمل العربية.

إحدى عشـــر: الأمر معروض علي المؤتمر الموقر للتفضـــل بالنظر والموافقة علي تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

رئيس اللجنة

السيدة / سميرة محمد دخيل

تشكيل لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
1	السيدة / سميرة محمد دخيل	رئيس اللجنة / مقرر	حكومات | دولة ليبيا
2	السيد / بسام مسلماني	نائب رئيس اللجنة	عمال | دولة فلسطين
3	السيد / بطي صالح السعدي	أصيل	حكومات | دولة الإمارات العربية المتحدة
4	السيدة / حياة بن اسماعيل	أصيل	حكومات | الجمهورية التونسية
5	الأستاذ / عبدالله بن غازي العتيبي	أصيل	حكومات | المملكة العربية السعودية
6	السيدة / حسنية عمرزائد	أصيل	حكومات | جمهورية السودان
7	الفاضل / عبد الله بن علي بن إبراهيم الأغبري	أصيل	حكومات | سلطنة عُمان
8	السيد / حمد علي عفيفه المري	أصيل	حكومات | دولة قطر
9	السيدة / رشا عبد الباسط عبد العزيز	أصيل	حكومات | جمهورية مصر العربية
10	السيدة / دينا محمود عبد التواب	أصيل	حكومات | جمهورية مصر العربية
11	السيدة / أسماء جمال عزيز	أصيل	حكومات | جمهورية مصر العربية
12	السيد / فؤاد مهداوي	أصيل	حكومات | المملكة المغربية
13	سكرتير أول / مواهب عادل الاهدل	أصيل	حكومات | الجمهورية اليمنية
14	السيد / سرور حمد عبيد الزوهري	أصيل	أصحاب أعمال | دولة الإمارات العربية المتحدة
15	السيد / محمد دقيش	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
16	السيد / مرنيز الهامل	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
17	الأستاذ / خالد بن محمد الشنيبر	أصيل	أصحاب أعمال | المملكة العربية السعودية
18	السيد / حمد علي معيقل المري	أصيل	أصحاب أعمال | دولة قطر
19	سعادة السيد / خالد زاهر العبد الفناطسة	أصيل	عمال | المملكة الأردنية الهاشمية
20	السيد / محمد علي الحجايا	أصيل	عمال | المملكة الأردنية الهاشمية
21	الأستاذ / مشعل الخديم	أصيل	عمال | دولة الإمارات العربية المتحدة
22	السيد / عبدالله عبد الرحمن محمد	أصيل	عمال | مملكة البحرين
23	السيد / حفيظ حفيظ	أصيل	عمال | الجمهورية التونسية
24	السيد / محمد زوبيري	أصيل	عمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
25	الأستاذ / خالد بن إبراهيم الخطاف	أصيل	عمال | المملكة العربية السعودية
26	الدكتور/ سر الختم الأمين عبد القادر	أصيل	عمال | جمهورية السودان
27	السيد / محمد محمود حماد	أصيل	عمال | الجمهورية العربية السورية
28	الفاضل / محمد بن حمد بن محمد الهنائي	أصيل	عمال | سلطنة عُمان
29	الفاضل / جاسم بن حمود بن حمد المالكي	أصيل	عمال | سلطنة عُمان
30	السيد / حمد عبد الواحد الحمادي	أصيل	عمال | دولة قطر
31	السيد / بطرس سعادة	أصيل	عمال | الجمهورية اللبنانية
32	السيد / هشام أحمد فؤاد أحمد	أصيل	عمال | جمهورية مصر العربية
33	السيد / عبد الله الصالح أشريف	أصيل	عمال | الجمهورية الإسلامية الموريتانية
34	السيدة / روزه أحمد السليطين	مناوب	حكومات | دولة قطر
35	السيدة / دانة مروان القطامي	مناوب	حكومات | دولة قطر
36	السيدة / الجازي يوسف الكواري	مناوب	حكومات | دولة قطر

م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
37	السيد / كمال خليفة الهمالي	مناوب	حكومات | دولة ليبيا
38	السيد / وحيد حسيني خليل	مناوب	حكومات | جمهورية مصر العربية
39	السيد / مصطفى مجدى محمود	مناوب	حكومات | جمهورية مصر العربية
40	الفاضلة / أسمة بنت راشد المسرورية	مناوب	أصحاب أعمال | سلطنة عُمان
41	السيد / محمد سعد المهندي	مناوب	أصحاب أعمال | دولة قطر
42	السيد / جعفر ناجي سلمان أحمد	مناوب	عمال | مملكة البحرين
43	السيدة / سناء شكيب واكد	مناوب	عمال | الجمهورية العربية السورية
44	السيد / أحمد شمسان المناعي	مناوب	عمال | دولة قطر
45	السيد / جورج العلم	مناوب	عمال | الجمهورية اللبنانية
46	السيد / محمدو الرباني	مناوب	عمال | الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الاجمالي	46